«برقان» يحصل على تسهيلات بـ 350 مليون دولار

أعلن بنك برقان عن توقيعه اتفاقية تسهيلات مشتركة بمبلغ 350 مليون دولار لمدة عامين مع مجموعة من البنوك، التي ستستخدم لأغراض التمويل العام، ويدفع البنك عنها هامشا بواقع 105 نقاط اساس سنوية فوق سعر (الليبور) لـ 3 أشهر للدولار الأميركي على ان يكون السداد دفعة واحدة في نهاية مدة القرض البالغة سنتين.
وذكر البنك في بيان على البورصة امس انه تمكن من زيادة مبلغ التسهيلات من المبلغ المستهدف الأصلي البالغ 300 مليون دولار، على الرغم من الظروف الصعبة في السوق المصرفية في منطقة الشرق الأوسط، والذي يعكس بقوة تأكيدا على قوة البنك كمقترض.

ملف التوقعات الاقتصادية: 2016 «كن رحيماً»

بصيص أمل بعد تطبيق اللائحة الجديدة لقانون هيئة أسواق المال

البورصة في 2016.. هل هناك أسوأ؟

شريف حمدي

في محاولة لاستشراف مستقبل سوق الكويت للأوراق المالية في 2016 الذي بات على الأبواب، استطلعت «الأنباء» رؤى مختصين حول ما ينتظر السوق في العام الجديد في ظل تعدد الأعباء التي تثقل كاهله سواء المحلية أو الخارجية.
وفي هذا السياق قال خبير اسواق المال محمد الثامر ان بورصة الكويت في العام الجديد ستشهد استكمالا لبعض المعاناة من العوامل التي كبدت مؤشرات ومتغيرات السوق خسائر طائلة في 2015، كما أن هناك عوامل ايجابية قد تغير وجه السوق في العام المقبل، وأبرز ما أدلى به الثامر ما يلي:
● ان أكبر مشاكل البورصة الكويتية في الوقت الراهن هي انخفاض معدلات السيولة إلى مستويات لم تشهدها منذ نحو 5 سنوات، حيث تدنى متوسط السيولة اليومي إلى 16 مليون دينار مقارنة مع 24 مليونا في 2014، وأن البحث عن معالجات لهذه الأزمة سيحول اتجاهات البورصة إلى الأفضل، خاصة أن هيئة أسواق المال بصدد إطلاق نظام صانع السوق في 2016.
● انسحاب بعض الشركات المدرجة من البورصة سيستمر في 2016، والسوق سيتخلص من شركات تمثل عبئا على كاهله وهو ما يمكنه من معالجة مشاكله تلقائيا، وبالتالي فإن ما يحدث من انسحاب بعض الشركات هو أمر يجعل السوق أكثر رشاقة، كما أنه سيكون أكثر تنظيما بعد تطبيق قواعد الحوكمة واللائحة الجديدة لقانون أسواق المال.
● لن يكون عام 2016 أكثر سوءا من 2015 نظرا لأن اسعار الأسهم وصلت إلى أدنى مستوياتها، كما أن القيمة تراجعت لمعدلات متدنية للغاية.

الثامر: صانع السوق سيغير الحال في 2016.. والأسعار وصلت لأدنى مستوياتها

وعود الإدارة الجديدة للبورصة قد تغير المشهد في السنة الجديدة

الفرص الاستثمارية في الشركات التشغيلية صاحبة التوزيعات التاريخية الجيدة

● هناك حالة من التفاؤل في العام الجديد بالقيادة الجديدة للبورصة ممثلة في خالد الخالد وفريقه الذي سيتسلم دفة القيادة رسميا في 25 أبريل المقبل، لتبدأ مرحلة تهيئة البورصة الكويتية للخصخصة.
● سيتم طرح منتجات جديدة بالبورصة الكويتية عبارة عن صكوك وسندات، كما أن هيئة الأسواق والخالد أكدا على تسويق البورصة الكويتية والوصول بها إلى مصاف الأسواق الناشئة.
● تكمن الفرص الاستثمارية ببورصة الكويت خلال العام الجديد في الشركات التشغيلية التي لديها توزيعات تاريخية جيدة، وفي الشركات التي ستواصل صحوتها بعد الخروج من دائرة الخسائر منذ الأزمة المالية.
● بالنسبة للنفط، يرى الثامر أن الأسعار ربما وصلت للقاع، ولكن الدول الخليجية التي تعتمد على النفط كسلعة رئيسية قد تواجه إشكالية في القدرة الانفاقية وهو ما سينعكس سلبا على مجمل الأداء الاقتصادي والبورصة بطبيعة الحال.
من جانبه، قال مدير عام شركة الأجيال القادمة عيد الشهري ان سوق الاسهم الكويتية سيشهد تغيرات خلال العام الجديد وتوجهها للبنوك كإيداعات للاستفادة من رفع الفائدة البنكية.
● تكمن الفرص الاستثمارية بالبورصة الكويتية في 2016 في أسهم قطاعات الأغذية، وشركات الوقود خاصة بعد رفع الدعم عن البنزين، فضلا عن الشركات العقارية التي تملك مجمعات كبيرة تدر عليها عوائد جيدة.
● إصدار الحكومة والقطاع الخاص لسندات وصكوك يوفر فرصا استثمارية لم تكن متاحة من قبل وهذا من شأنه أن يبعد المتداول على المضاربة العشوائية بالبورصة، خاصة أن هذه الأدوات تعتبر متوسطة الأجل.
● إمكانية استمرار تراجع مؤشرات السوق في العام المقبل خاصة أن هناك قطاعات اثرت على أداء السوق في مقدمتها قطاع الاتصالات الذي يعاني من المنافسة الشديدة مع التطبيقات الحديثة.
● قطاع البنوك بالبورصة قد يتأثر حال تدني الوضع الاقتصادي بالبلاد في ظل انخفاض اسعار النفط.
● السيولة قد تستمر عند معدلاتها الحالية، إلا في حال كانت هناك عمليات استحواذ كبيرة مثل تلك التي بصددها البورصة الكويتية وهو صفقة استحواذ STC على شركة VIVA.

أي حال ستكون عليه البورصة في 2016 (محمد خلوصي)

أهم 10 قرارات وأحداث في 2015

1 ـ إجراء تعديلات على قانون هيئة أسواق المال في ابريل.
2 ـ إصدار اللائحة التنفيذية للقانون بنشره في الجريدة الرسمية في نوفمبر.
3 ـ إصدار قواعد حوكمة جديدة للشركات المدرجة بالبورصة في يوليو.
4 ـ وقف آلية تفسيخ الأسهم بعد التوزيع النقدي في فبراير.
5 ـ رفض الطعن على المادة 122 من قانون أسواق المال من المحكمة الدستورية في أكتوبر.
6 ـ توقيع مذكرة تفاهم بين «التجارة» و«المقاصة» لتحديد الأدوار والمهام في يناير.
7 ـ انسحاب والتوصية بانسحاب نحو 15 شركة مدرجة بالبورصة.
8 ـ الاعلان عن تسليم دفة قيادة البورصة إلى خالد الخالد إيذانا ببدء مرحلة الخصخصة في ديسمبر.
9 ـ STC تعلن عن نيتها شراء 74٪ من أسهم VIVA.
10 ـ إدراج شركة ميزان بالبورصة وبدء تداول أسهمها في يونيو.

ماذا يخبئ العام 2016 للقطاع النفطي الكويتي؟

أحمد مغربي

في إطار رصد «الأنباء» لأداء القطاع النفطي خلال العام 2015 وتوقعات الخبراء للعام 2016، طرح خبيران نفطيان عبر «الأنباء» مجموعة من التوصيات والنصائح للقطاع خلال العام الجديد، مشددين على ضرورة استقرار القطاع النفطي ومنع التدخل السياسي في عمل مؤسسة البترول الكويتية والشركات النفطية التابعة.. وفيما يلي التفاصيل:

التركيت: هل يعقل أن يصبح النفط تحت رحمة السياسيين؟!

الرئيس التنفيذي السابق لشركة ايكويت للبتروكيماويات حمد التركيت يقول إن القطاع النفطي عانى كثيرا خلال العام 2015 سواء من التدخلات السياسية أو من تعطيل المشاريع النفطية الكبرى الأمر الذي انعكس سلبا على أداء القطاع، مشيرا الى أن الشركات النفطية شهدت ارتباكا كبيرا خلال الفترة الماضية نتيجة ذلك، مبينا انه بات من الضرورة بمكان أن يحظى عام 2016 بتغيير إيجابي بأن يسعى القطاع النفطي ممثلا في مؤسسة البترول بتحديد الأولويات والمشاريع الضرورية للانتهاء منها واعتمادها وترسيتها خصوصا فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى المجمدة من قبل عام 2015.
وينصح التركيت الذي قام بدور قيادي وفعال خلال مرحلة تأسيس وتطوير شركة ايكويت للبتروكيماويات، بضرورة تحديد الأولويات للقطاع النفطي من خلال التعاون الوثيق بين وزير النفط ومجلس إدارة مؤسسة البترول، منبها الى ضرورة المضي قدما في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية المهمة وإلا سيكون مصيرها الدوران في دائرة مفرغة مثل السنوات التي مضت.

حمد التركيت

ويضيف التركيت لـ«الأنباء»: «أنه من الضروري الاهتمام بالعنصر البشري، لاسيما ان هناك تخوفات كثيرة في القطاع النفطي من خروج القياديين الذين أمضوا أكثر من 30 عاما في خدمة القطاع، حيث ينبغي التخطيط الجيد للاستفادة من خبرات هؤلاء القياديين كمستشارين أو خبراء سواء في القطاع النفطي او لدى شركات المقاولات النفطية الخاصة التي تتعامل مع القطاع. ويشدد التركيت على ضرورة فصل مؤسسة البترول عن وزارة النفط، لكثير من المعاناة المترتبة من التدخل السياسي من مجلس الأمة في القطاع النفطي لتنفيذ أجندات خاصة أو لتأهيل شركات خاصة والتعيينات وغيره، وتلك التدخلات مضى عليها اكثر من 30 عاما، كاشفا ان العمل السياسي يتدخل بطريق غير مباشر بنسبة لا تقل عن 70٪ في عمل وإدارة مؤسسة البترول الكويتية وهذا خطأ كبير تنزلق فيه الكويت لان النفط هو العمود الفقري لاقتصاد الدولة فلماذا يوضع تحت رحمة وتلاعب وتدخلات السياسيين؟!
ويؤكد ضرورة تأهيل الصف الثاني من القياديين في القطاع النفطي من خلال إسناد المسؤوليات عليهم في المستقبل، خاصة انه مع مكوث القيادي لأكثر من 30 عاما في موقعه من الصعوبة ان تصل المسؤولية الى الصفوف التابعة في القطاع مثل نواب الرئيس التنفيذي والمديرين ورؤساء الفرق.
ويذكر التركيت ان خطوة «الكيماويات البترولية» في دعم شركة ايكويت للاستحواذ على «ام اي جلوبل» بقيمة 3,2 مليارات دولار هي خطوة جيدة للغاية والى الإمام لأن شركة «ايكويت» تربعت على عرش الكفاءة من حيث الأداء والربحية والقوى العاملة الجيدة وأثبتت نجاحها على مدار 15 عاما وبالتالي أصبحت ايكويت هي الآلية الحديثة التي من الممكن استغلالها في الاستثمار النفطي مستقبلا.

بهبهاني: ثغرات «النفطي» لا تغتفر

ذكر الخبير النفطي ورئيس مركز الشرق للاستشارات البترولية د.عبدالسميع بهبهاني ان ثغرات القطاع النفطي لا تغتفر ومنها كالتالي:

أولا: الثغرات

1 ـ تنصيب وزراء غير مختصين ولفترات قصيرة غير كافية لاستيعاب تعقيدات إدارة هذا المصدر العملاق.
2 ـ عدم جدية مجلس الامة في مراقبة ومحاسبة مؤسسة البترول والجهل بما فيها من أصول وطرق ادارتها.
3 ـ عدم كفاءة مجالس إدارات المؤسسة والشركات التابعة لها في تطوير وتنمية أداء شركات المؤسسة.
2 ـ حوادث شركة البترول الوطنية نتيجة تهالك معدات وأخطاء بشرية سببت خسائر تقدر بالمليارات.
3 ـ انهيار في المخزون النفطي الى مستوى 40٪ دون تعويض رغم ادعاءات باكتشافات مليارية من البراميل دون تطوير، ورغم تكرار المسوحات والدراسات.
4 ـ أخطاء وتأخير في إنجاز مقاولي الحفر والتصنيع دون حساب او عقاب
5 ـ ابرام عقود استحواذ مشاريع وامتيازات دون تحوط وبيساطة سببت خسائر مليارية ضخمة (داو، كوفبيك، المصافي الخارجية...).
6 ـ فقدان الاولويات في اعداد الخطط الاستراتيجية بين زيادة المخزون والانتاج وبين زيادة سعة القدرة التكريرية بأضعاف قدرة الانتاج.
7 ـ سوء ادارة الحقول من حيث الانتاج مما سبب تقطع نفوط الحقول وزيادة نسبة المياه المصاحبة.
8 ـ فجائية القرارات بإغلاق حقول المنطقة المقسومة سواء البرية أو البحرية مما سبب خسائر نقص الانتاج ودمار الآبار.
9 ـ إدارة «نفط الكويت» لأغلب مرافق الاحمدي أصبح أمرا معرقلا لتركيز الادارة وللأولويات وانشغالها بصغائر المشاريع على حساب المخزون.
10 ـ سياسة نقل التكنولوجيا شكلية استعراضية حيث لا زالت الدراسات التحليلية ترسل الى الخارج والمستشارين قليلي الخبرة هي التي تقرر وتضع البرامج التنفيذية.
11 ـ عقود عملاقة تطرح لشراكات يصعب التحكم بها ومقاييس ادائها ومن ثم معاقبتها او استبدالها فترضى الشركات بالأمر الواقع.

ثانيا: الاستراتيجية من منظور الثغرات

1 ـ لا شك أن هذه الثغرات نتيجة تراكمات لإدارات سابقة أخذت رواتب سخية وامتيازات ولا زالت تأخذ مواقع قيادية.
2 ـ لا نرى من خلال الإدارة الجديدة أي تغير في طرق معالجة الثغرات فأول علامة استفهام نجعلها في الحسبان زيادة التكرير بين زيادة كفاءة مصفاتي (الأحمدي وميناء عبدالله) وبين مصفاة الزور بقدرة تكريرية تفوق 1,2 مليون برميل يوميا، ويعني ذلك الثقة التامة في زيادة الإنتاج الى مستويات 4 ملايين في سنة 2020!
3 ـ أتصور وسط تذبذبات أسعار النفط التي تشير الى استمرارها عند مستويات 55ـ 65 دولارا للبرميل خلال الأربعة والخمسة أعوام المقبلة بضرورة وضع نظام دقيق لقياس الأسعار المستقبلية وبناء مشاريعنا على أسسها.
4 ـ العمل على إرجاع التشغيل لحقول المنطقة المقسومة.
5 ـ إعادة تأهيل حقول برقان وتوازن مستويات المياه فيه.

د.عبدالسميع بهبهاني

نصائح للعام 2016

استيعاب تخارج «داو»

دعا التركيت إلى التخطيط السليم لاستيعاب تخارج «داو» من ايكويت بأن تؤسس شركة قطاع خاص على غرار بوبيان والقرين لشراء تلك الحصص وإشراك المواطنين باكتتاب عام، بدلا من طرح تلك الأسهم في السوق ومن ثم السيطرة عليها من قبل شركات معينة.

تعزيز «إيكويت» لتصبح في المرتبة الأولى

قال التركيت انه بعد اتمام صفقة ايكويت وتخارج شركة الكيماويات البترولية من ام اي جلوبل، فلا بد من تكامل منظومة الاستثمار وتعزيزه في مادة الايثلين جلايكول خصوصا لرفع حصة شركة ايكويت الحالية في المرتبة الثانية عالميا إلى المرتبة الأولى في إنتاج مادة الايثلين جلايكول.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا لا تقوم شركة صناعة الكيماويات بالتركيز على إنتاج مادة الايثلين جلايكول مع مجمع البتروكيماويات المزمع تشييده بجوار مصفاة الزور بدلا من إنتاج البوليمرات خاصة وان تكلفة إنتاج الايثلين جلايكول تقل بنسبة 40٪ من كلفة إنتاج البوليمرات؟ خصوصا أن الطلب على تلك المادة في تطور مطرد.

التوسع في العطريات.. فشل يتبع فشلاً

أشار التركيت إلى أن توجه شركة صناعة الكيماويات البترولية في إنتاج العطريات في المجمع الثالث للبتروكيماويات في مصفاة الزور بالرغم من ضعف أسواقه وتكبد pic خسائر مطردة في المصنع الحالي منذ اكثر من 3 سنوات وهي لم تربح نهائيا الا لسنة واحدة !! لذا ينبغي التوجه الى منتج آخر ذو مردود اقتصادي اعلى وأرباح افضل.